



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling

قتل النساء في المجتمع الفلسطيني

تقرير تحليلي حول حالات قتل
النساء التي تم توثيقها عام 2023

إعداد الباحث: نبيل دويكات



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling

قتل النساء في المجتمع الفلسطيني

تقرير تحليلي حول حالات قتل
النساء التي تم توثيقها عام 2023

إعداد الباحث: نبيل دويكات

المحتويات

5	مقدمة
6	منهجية الرصد والتوثيق والتحليل
8	المفاهيم المستخدمة
10	تصنيف الحالات المرصودة والموثقة
11	التصنيف حسب المفهوم
11	التصنيف حسب المحافظات
12	التصنيف حسب الفئة العمرية
12	التصنيف حسب الحالة الاجتماعية للضحايا
13	تصنيف المفاهيم والضحايا
15	التصنيف حسب الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال
16	تصنيف ضحايا القتل حسب أداة القتل
17	ملاحظات واستنتاجات
19	واقع النساء تحت حرب الإبادة

مقدمة

يتناول هذا التقرير بصورة موجزة حالات قتل النساء التي رصدها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خلال العام 2023، وسيكون هذا التقرير مقدمة للدراسة التحليلية الأوسع التي سيعدها المركز مطلع العام 2025 ويتناول فيها حالات القتل التي رصدها ووثقها خلال عامي (2023-2024). هذا التقرير جزء لا يتجزأ من برنامج رصد وتوثيق قتل النساء في المجتمع الفلسطيني الذي يقوم به المركز منذ خمسة وعشرين عامًا ويهدف بشكل رئيسي إلى مواصلة تسليط الضوء على ظاهرة قتل النساء وتكريس وجودها على طاولة البحث والنقاش المجتمعي بهدف الوصول إلى نتائج تقضي على الظاهرة من جذورها. سواء من خلال التأثير على صناعات القرار من أجل تعديل التشريعات والأنظمة التي شكلت على الدوام عاملا هاما في استمرار الظاهرة، وبما يشمل تعديل كل المواد القانونية التي تشكل «العذر» المحل لقتل النساء، أم من خلال تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم لتشكل عاملا رادعا لغيرهم عن ارتكابها «العذر المخفف». أيضا يعمل المركز بالشراكة مع ائتلاف عريض من المؤسسات الحكومية والأهلية والقاعدية على امتداد الوطن من أجل تغيير الثقافة المجتمعية التي تعتبر الأفضلية لاستمرار الظاهرة.

منهجية الرصد والتوثيق والتحليل

من خلال البرنامج المتواصل الذي يعتمده المركز كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات عمله فإن المركز يقوم بمهمة متابعة رصد وتوثيق حالات قتل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال فريق مكون من (6) باحثات يقمن بمهام الرصد والتوثيق لحالات قتل النساء. وبنى المركز على امتداد السنوات الخمس والعشرين الماضية نظامًا متكاملًا من الرصد والتوثيق يشمل: المنهجية التي ينطلق منها ويعتمدها في عمليات الرصد والتوثيق.

يعتمد المركز في عمليات الرصد والتوثيق والدراسة والتحليل المنهج النسوي التحليلي، هذا المنهج الذي ينطلق من الانحياز إلى جانب النساء والسعي الدؤوب إلى رفع التمييز والظلم والاضطهاد الذي يتعرضن له، وكشف أسس هذا التمييز وجذوره في كل جوانب ثقافة المجتمع وحياته. كما ننطلق من حقيقة أنه نتيجة للإرث التاريخي الطويل من التمييز والاضطهاد للنساء فقد أصبحت النساء هن أكبر وأكثر الفئات والشرائح الاجتماعية ضعفًا وهشاشة، وهذا ما ينعكس على الثقافة الاجتماعية من خلال إيلاء أدنى اهتمام وتركيز لمشاكل وقضايا الظلم والتمييز والاضطهاد ضدهن، بل وتميل الثقافة المجتمعية إلى عدم الاعتراف، بل إنكار الكثير من جوانب الاضطهاد والتمييز ضد النساء، كظاهرة العنف وقتل النساء، واعتبار أي حدث منها هو شأن أسري خاص ولا يجوز التدخل والبحث فيه على نطاق عام. وهذا ما عكس نفسه في الكثير من الأحيان على رؤية العديد من المؤسسات المجتمعية، ومنها الرسمية، لبعض الظواهر المرتبطة بقتل النساء، كالنظر إلى ظاهرة الانتحار، حيث ينظر إليها من منطلقات فردية وشخصية، وبالتالي فإن البحث فيها يتطلب البحث عن مشكلات الانتحار وأسبابه في شخص المنتحر، وليس في الظروف والسياق المجتمعي الذي يساهم في الدفع إلى الانتحار، وبالتالي فتح المجال للمؤسسات المجتمعية للتهرب من المسؤولية عن ظاهرة الانتحار وأسبابها بإرجاع أسبابها إلى الأفراد، وهذا تمامًا ما ينعكس على النساء.

المفاهيم المستخدمة

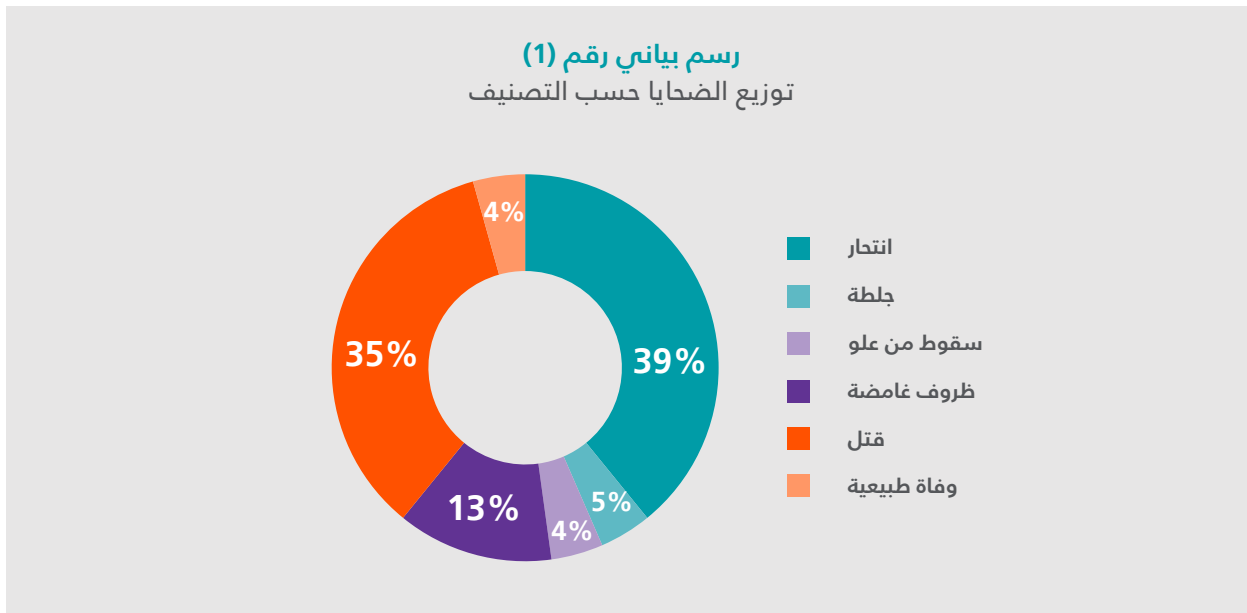
غني عن القول أنه استناداً إلى المنهج أعلاه فإنه بلا شك هناك العديد من الاختلافات المجتمعية في تعريف العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بقضايا المرأة في المجتمع، وبالطبع في قضية قتل النساء. حيث ننظر إلى مفهوم قتل النساء بالمعنى الواسع الذي ينطلق من أن «القتل» لا يعني بالضبط إنهاء حياة المرأة، وكذلك أسبابه. إننا نرى أن ممارسة القهر والاضطهاد والتمييز هي جزء لا يتجزأ من ثقافة تشجع وتعزز قتل النساء، ليس بالضرورة من خلال إنهاء حياتهن فقط، وإنما من خلال استمرارية اضطهادهن والتمييز والعنف ضدهن، واعتبار ذلك أمراً طبيعياً مرتبطاً بجنس النساء. إن اعتبار النساء، كما في الثقافة النمطية السائدة كائنات أقل مكانة من الذكور، هو بمثابة قتل الطبيعة والروح الإنسانية التي تقوم على اعتبار كل البشر سواسية، ولا فرق بينهم استناداً إلى الدين، أو العرق، أو الجنس، أو الطبقة، أو غيرها من الاعتبارات الثقافية المجتمعية.

تعاملنا خلال الرصد والتوثيق مع المفاهيم السائدة، من منطلقات البحث والتحليل وليس التسليم والقبول، ولذلك فإنه عند تصنيف حالات القتل فسئرى أدناه أننا قمنا باعتماد التصنيفات التي تعتمدها الجهات الرسمية (الشرطة، النيابة) ومن ثم تناولناها بالتحليل انطلاقاً من منهجنا النسوي. لقد قمنا بحصر المفاهيم وتقريبها للمفاهيم السائدة والمعتمدة رسمياً، أما ما جمعناه من معلومات أخرى فهو الذي قدم لنا مؤشرات كثيرة تمكنا من مناقشة بعض هذه المفاهيم من منطلقاتنا، وأحياناً طرح علامات استفهام حولها وطرحها للنقاش ارتباطاً بظاهرة قتل النساء للوصول إلى إجماع عام على المستوى الوطني حول بعض المفاهيم والمصطلحات السائدة، وإعادة تعريفها بناءً على التغييرات الحاصلة في المجتمع ومؤسساته خلال العقود الأخيرة. باختصار، فإننا حين نشير إلى أن عدد حالات القتل التي رصدناها ووثقناها خلال عام 2023 هو (23) حالة فإن هذا لا ينبغي أن يعطي المبرر لأي كان من أجل التشكيك بأرقامنا ومعلوماتنا، لأننا مسبقاً أوضحنا منهجنا وتعريفنا للمفاهيم وطرحنا ملاحظتنا و خلاصة ما جمعناه من معلومات ووقائع من أرض الواقع.

تصنيف الحالات المرصودة والموتقة

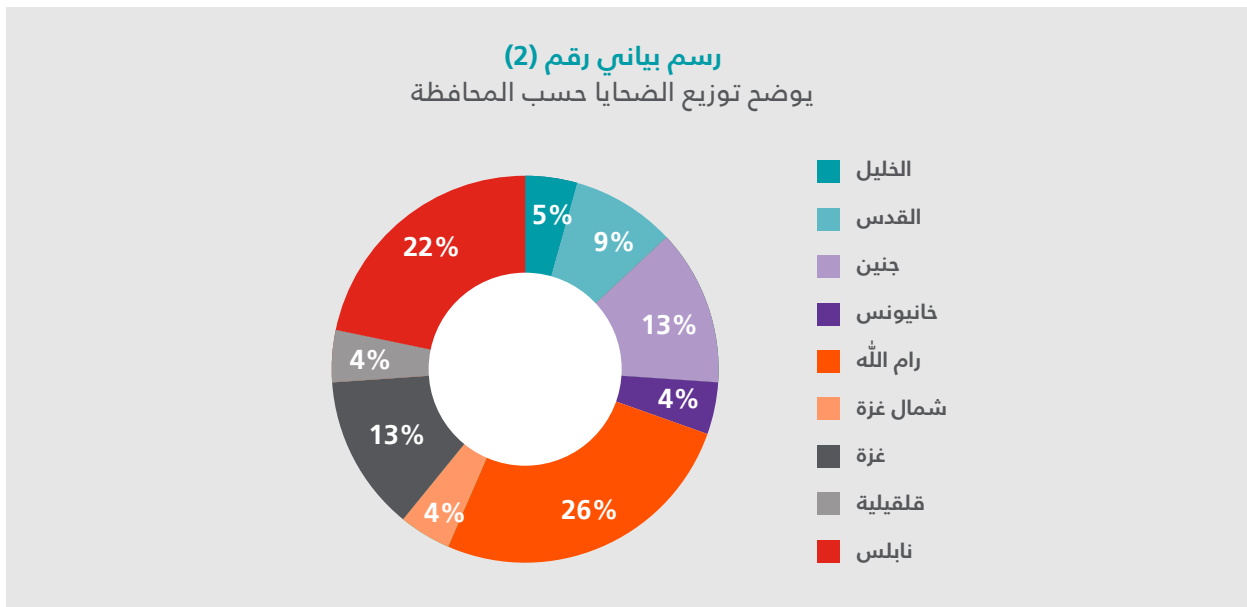
التصنيف حسب المفهوم

أما كيفية توزيع الحالات المرصودة والموثقة، وفق المفاهيم الرسمية فهي كما تظهر في الرسم البياني رقم (1): الانتحار (9) حالات وتمثل ما نسبته (39%) من مجموع الحالات. أما حالات الوفاة الطبيعية، الجلطة أو النوبة القلبية، والسقوط من علو، فهناك حالة واحدة لكل منها. بالنسبة للقتل هناك (8) حالات وتشكل ما نسبته (35%) وهذه الحالات شملت حالات القتل العمد أو غير العمد أو العبث بالسلاح سواء من الضحية أم من أي شخص آخر أم القتل من قبل شخص مجهول.



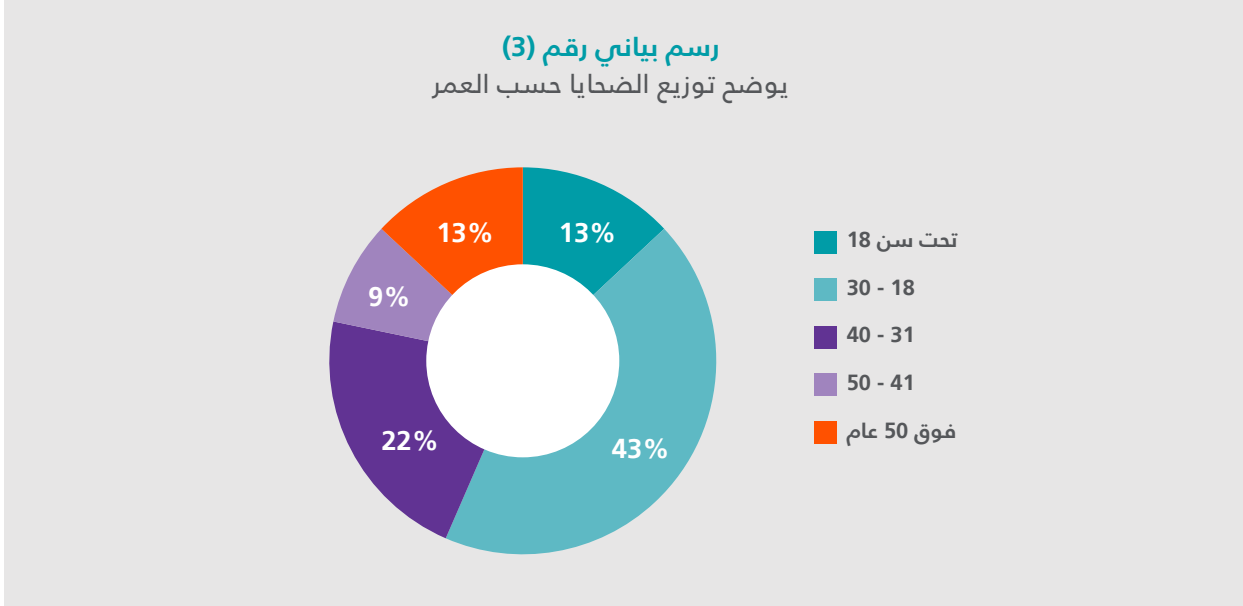
التصنيف حسب المحافظات

تمكن المركز خلال العام 2023 من رصد وتوثيق (23) ضحية وهي موزعة على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كما يظهر في الجدول رقم (1) والرسم البياني رقم (2)



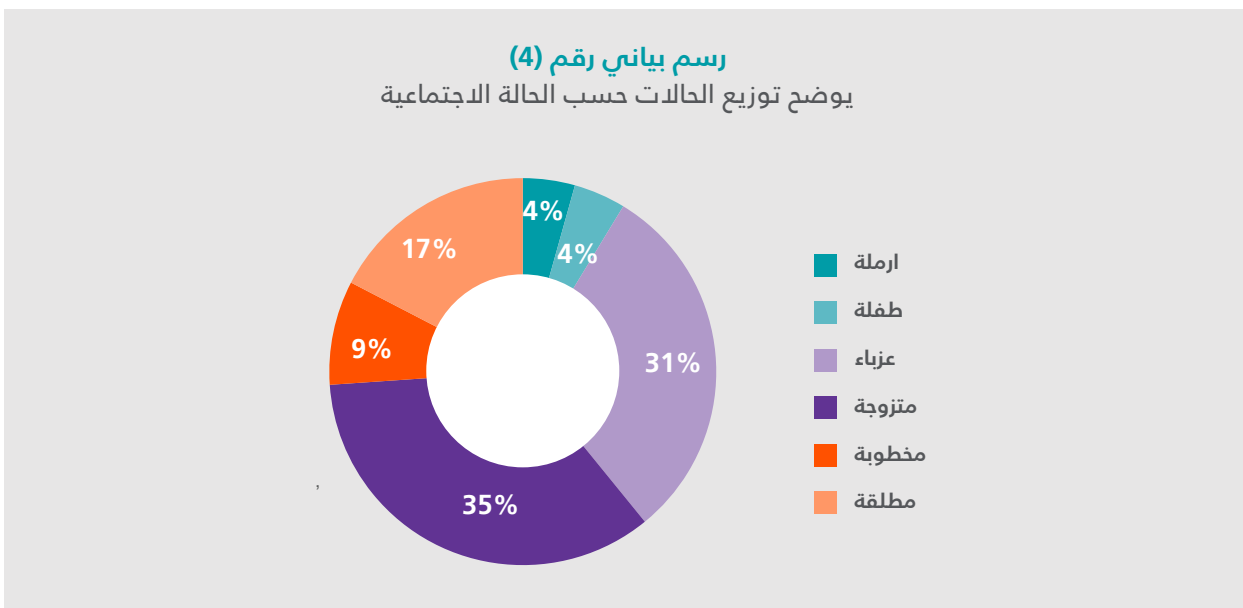
التصنيف حسب الفئة العمرية

43% من الحالات المرصودة والموثقة تقع في الفئة العمرية (18-30) عامًا، بينما هناك (5) ضحايا وتمثل ما نسبته (22%) من العدد الإجمالي تقع في الفئة العمرية (31-40) عامًا. وحسب الرسم البياني رقم (3) فإنه يظهر أن ما يقارب ثلاثة أرباع الضحايا التي تم رصدها وتوثيقها تقع في الفئة العمرية تحت سن ال (40) عامًا، بينما يوجد هناك (3) ضحايا فوق سن ال (50) عامًا.



التصنيف حسب الحالة الاجتماعية للضحايا

من بين الضحايا كان هناك (8) نساء متزوجات بنسبة (35%)، بينما كان هناك ما نسبته (30%) عزباوات، ومن بين الحالات كانت هناك طفلة في عمر (4) سنوات، و (4) حالات أخرى مطلقات حسب الرسم البياني رقم (4)



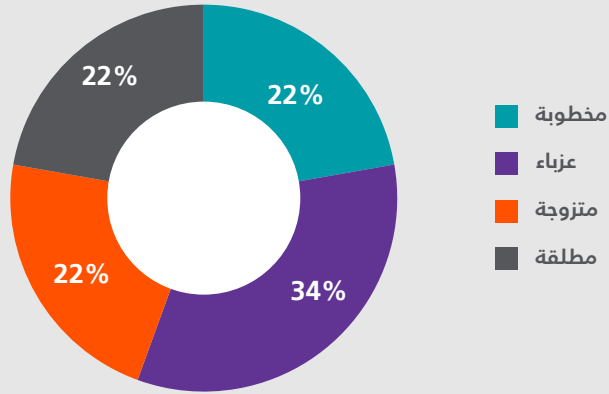
تصنيف المفاهيم والضحايا

بالنسبة لتصنيف الضحايا وفق المفاهيم المستخدمة والحالة الاجتماعية فيظهر في الجدول رقم (2) والرسم البياني رقم (5) أدناه أنه من بين (9) ضحايا مصنفة تحت مفهوم انتحار هناك (3) حالات عزباوات وتشكل ثلث الضحايا المصنفة تحت هذا المفهوم، بينما هناك (2) حالتان لكل من: متزوجات، ومخطوبات، ومطلقات. بالنسبة للضحايا المصنفات تحت بند القتل (يشمل القتل، والعبث بالسلاح سواء من الضحية أم أي شخص آخر أم القتل من قبل مجهول) والبالغ عددهن (8) ضحايا فقد كانت (4) منهن عزباوات بنسبة (50%) من مجمل الضحايا المصنفات تحت مفهوم (القتل) حسب ما يظهر في الرسم البياني رقم (6) أدناه، بينما كانت هناك ضحيتان متزوجتان، وأخرى مطلقة وأخرى طفلة عمرها (4) أعوام.

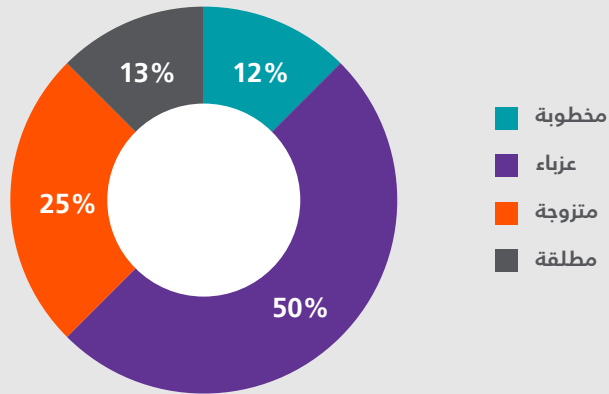
جدول رقم (2) تصنيف الضحايا وفق المفاهيم والحالة الاجتماعية

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية	العدد	تصنيف الضحية حسب المفهوم
22%	2	مخطوبة	9	الانتحار
33%	3	عزباء		
22%	2	متزوجة		
22%	2	مطلقة		
	1	متزوجة	1	الجلطة
	1	متزوجة	1	سقوط من علو
	1	ارملة	3	ظروف غامضة
	1	متزوجة		
	1	مطلقة		
13%	1	طفلة	8	القتل
50%	4	عزباء		
25%	2	متزوجة		
13%	1	مطلقة		
	1	متزوجة	1	وفاة طبيعية
	23		23	المجموع

رسم بياني رقم (5)
تصنيف حالات الانتحار حسب الحالات الاجتماعية

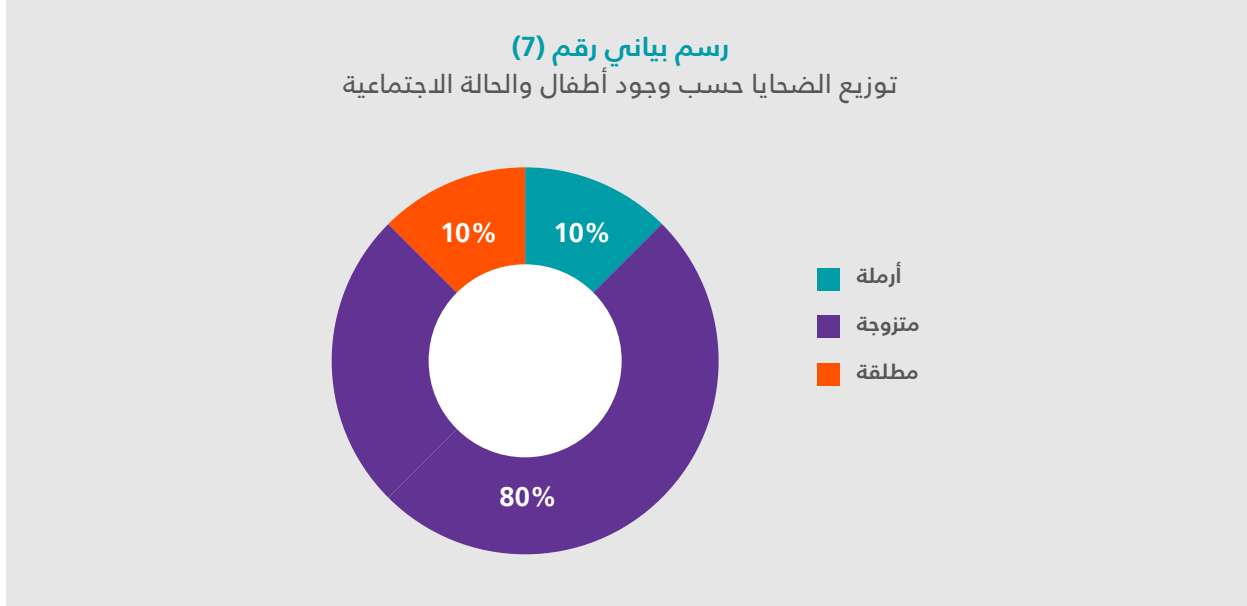


رسم بياني رقم (6)
تصنيف ضحايا القتل حسب الحالات الاجتماعية

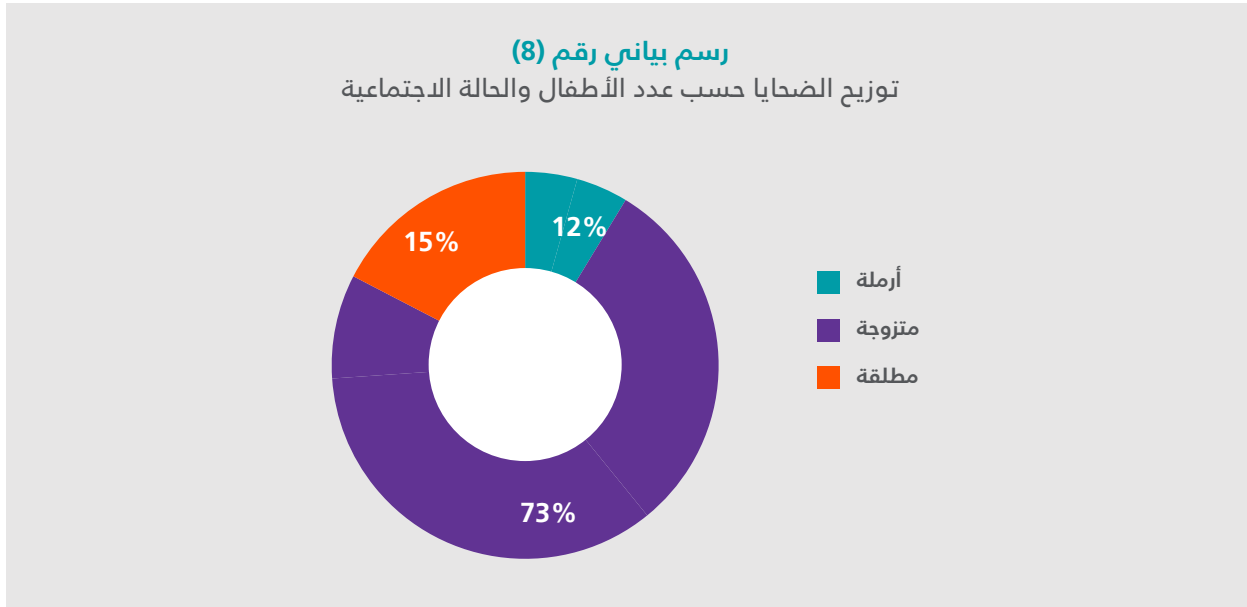


التصنيف حسب الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال

ظهر لدينا أن هناك (10) من الضحايا تركن أطفالاً، (8) منهن متزوجات وضحية واحدة مطلقة وضحية أخرى أرملة. وحسب الرسم البياني رقم (6) فإن هذا يعني أن (80%) من الضحايا اللواتي تركن أطفالاً خلفهن كن متزوجات فيما كان ما نسبته (10%) أرامل والنسبة نفسها بواقع حالة واحدة مطلقة حسب الرسم البياني رقم (7) أدناه.

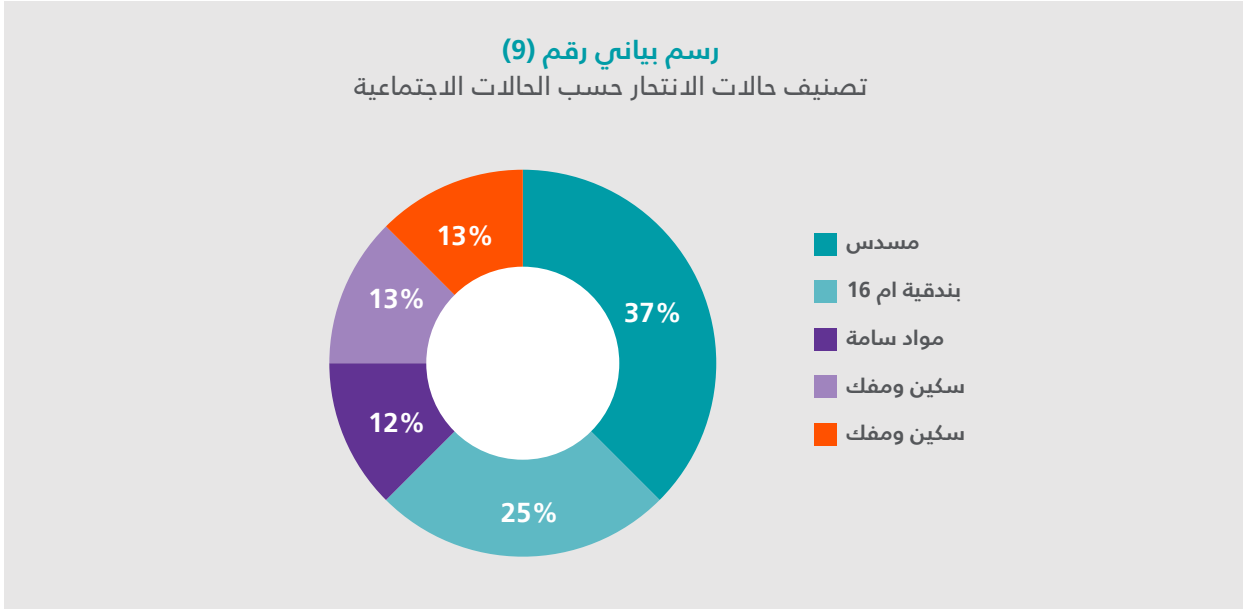


بالنسبة لعدد الأطفال (الذكور والإناث) الذين/اللواتي تركتهم/تركتهن النساء الضحايا بلغ (40) طفلاً وطفلة. (73%) منهم/ن لضحايا متزوجات بواقع (29) طفلاً وطفلة، بينما كانت هناك (5) لضحايا (أرملة واحدة، وأخرى مطلقة كانت أم ل (6) أطفال وفق الرسم البياني رقم (8) أدناه.



تصنيف ضحايا القتل حسب أداة القتل

حسب الرسم البياني رقم (9) أدناه فإنه من بين مجموع (8) ضحايا تم تصنيفهن تحت مفهوم القتل (يشمل القتل، والعبث بالسلاح سواء من الضحية أم أي شخص آخر أم القتل من قبل مجهول) فقد قتلت (3) منهن بواسطة مسدس، بنسبة (38%) بينما قتلت ضحيتان باستخدام بندقية، ضحية واحدة بواسطة استخدام مواد سامة، وأخرى بواسطة سكين وثالثة بواسطة سكين ومفك.



ملاحظات واستنتاجات

نظرا لأن هذا التقرير يمثل تقريرًا (نصفيًا) للدراسة التحليلية التي يصدرها المركز بصورة دورية كل عامين، ويشمل فقط ما تم رصده وتوثيقه خلال العام (2023) فإننا سنورد هنا بعض الملاحظات والاستنتاجات بصورة مختصرة ومكثفة، على أن يجري التوسع في مناقشتها خلال الدراسة الدورية القادمة مطلع العام 2025 وتشمل عامي (2023-2024) وهذه الملاحظات والاستنتاجات هي:

منهجية الرصد والتوثيق: نؤكد على ما توصلنا إليه في دراسات سابقة أن التوثيق والرصد لظاهرة قتل النساء لا يزالان بحاجة إلى إجماع على المستوى الوطني، ويشمل ذلك تعريف المفاهيم والمصطلحات، والأهداف، ووسائل وأدوات جمع وتصنيف البيانات، ومنهجية الدراسة والتحليل.

تعريف المفاهيم: هو جزء من منهج شامل، ونحن هنا اعتمدنا على تعريفات تأخذ بعين الاعتبار منطلقاتنا النسوية في رؤية وتحليل الواقع الموجود وآليات تغييره. حيث إن المفاهيم كما هو معروف «مفاهيم معيارية» أي أنه يتم تعريفها في علاقتها بعدد آخر من المفاهيم في سياق أو سياقات اجتماعية ومن منطلقات محددة. لا ندعي أننا نملك «الحقيقة» لكننا نعرض مفاهيمنا ومنهجنا ودعوتنا للجدل المجتمعي حول الظاهرة للوصول إلى إجماع حول منهج رصد وتوثيق وتحليل الظاهرة على المستوى الوطني يقودنا إلى طريق سليم ومضمون للقضاء عليها.

الانتحار: مرة أخرى نلاحظ أن ما يزيد عن ثلث الحالات التي نرصدها ونوثقها تصنف على أنها حالات انتحار، سبق وطرحنا توجهنا حول مفهوم الانتحار في علاقتنا بقتل النساء بأنه يجب تعريف المفهوم والتعامل معه كمفهوم وظاهرة اجتماعية، وليس كحالة شخصية أو فردية، وبالتالي البحث عن أسبابه وطرق علاجه في أسس تنظيم وعلاقات المجتمع وتوازنات القوة فيه والتي تميل تاريخيا في مجتمعنا، وفي كل المجتمعات البشرية، ضد النساء ولصالح الهيمنة والاضطهاد الأبوي البطريكي الذكوري ضدهن. وهنا نعيد التذكير أنه تقريبا ومنذ العام 2015 نلاحظ أن نسب الانتحار تشكل سنويا أكثر من ثلث الحالات التي نرصدها ونوثقها، شرحنا في دراسات سابقة رؤيتنا لأسباب ذلك، لكن نلاحظ استمرار وجود النسبة نفسها كما في الأعوام التسعة السابقة.

حرب الإبادة: التي يمارسها الاحتلال بصورة مكثفة منذ بداية الربع الأخير للعام 2023 سوف تترك تداعيات مختلفة على كل جوانب حياة المجتمع عامة، والنساء خاصة، نتناول هنا ملخصا مختصرا شمل أحدث إحصائيات حرب الإبادة حتى بداية أكتوبر 2024، أي بعد مرور عام على حرب الإبادة:

واقع النساء تحت حرب الإبادة

منذ عام والنساء في قطاع غزة يُعانين من حرب الإبادة الجماعية التي ما زالت مستمرة باستخدام سياسة التجويع وتهجير السكان من منازلهم قسراً في مناطق القطاع كافة، وحصرتهم في مناطق محدودة وغير مؤهلة؛ لخلق حالة من عدم الاستقرار والأمن في القطاع، إضافة إلى استهداف المدنيين/ات العزل في منازلهم/ن بأشد أنواع الأسلحة، حيث تركزت غارات قوات الاحتلال الإسرائيلية على أهداف مدنية طالت الأبراج السكنية ومنازل المواطنين/ات والبنية التحتية والمقار الحكومية والمنشآت الاقتصادية، واستهداف المناطق المأهولة بالسكان المدنيين/ات، حتى المناطق التي يدعي الاحتلال أنها مناطق إنسانية آمنة، لقد بلغت حصيلة الضحايا منذ بداية الحرب (42175) شهيداً وشهيدة، بينهم (11487) امرأة و(16927) طفلاً، وكذلك (98336) مصاباً/ة بالإضافة إلى (10000) مفقود/ة من النساء والأطفال.

تسببت حالة النزوح بتعرض النساء والفتيات لمخاطر جسيمة، كالاعتقال والاعتداءات من قبل الاحتلال الإسرائيلي أثناء النزوح والتنقل، سواء أثناء الانتقال من شمال قطاع غزة إلى جنوبه أم أثناء النزوح الداخلي بين أماكن عدة، كما فرضت ظروف الحرب والنزوح على النساء العودة إلى الطرق التقليدية وزيادة المسؤوليات والعبء الملقى عليهن، فقد أجبرن على الوقوف في طوابير انتظار طويلة لتعبئة جالونات المياه وحملها لمسافات طويلة، بسبب نقص المياه والطهي على النار واستخدام الحطب لإعداد الخبز، وغسل الملابس يدوياً الأمر الذي يستغرق جهداً ووقتاً طويلاً، ويجعل تفاصيل الحياة اليومية صعبة ومعقدة كما اضطرت النساء للوقوف في طوابير الانتظار أمام دورات المياه المشتركة الأمر الذي ينتهك الخصوصية والأمان.

كما أسفرت الحرب عن نزوح حوالي مليوني فلسطيني/ة من شمال القطاع إلى جنوبه، وهو ما يمثل غالبية سكان المنطقة الشمالية الذين كانوا يقيمون هناك قبل الحرب، وهؤلاء النازحون/ات يعيشون في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، سواء في مراكز الإيواء المؤقتة أم في الخيام، في ظل تدمير شامل للبنية التحتية الأساسية، مثل شبكات الكهرباء والمياه، ما زاد من معاناة السكان، كما أن الحصار المفروض على غزة أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والطبية ففي ظل الوضع الصحي الذي يعاني من الانهيار بسبب القيود المفروضة على دخول الأدوية وتدمير المستشفيات، هناك حوالي 546 ألف أنثى في سن الإنجاب (15 - 49 عاماً) في قطاع غزة، منهن حوالي (58%) متزوجات، وأشارت التقارير الصحية في قطاع غزة إلى أن هناك حوالي 50 ألف امرأة حامل في قطاع غزة، وهذا يعني أن هناك احتمالية كبيرة لزيادة الولادات التي ستحدث ضمن ظروف صحية غير آمنة، ما يُعد انتهاكاً خطيراً لحقوق النساء، وقد يعرض حياتهن وحياة مواليدهن للخطر، إذ يُعد الوصول إلى خدمات الولادة الآمنة والأساسية أحد التحديات الكبيرة التي تواجه النساء في قطاع غزة؛ بسبب الحركة غير الآمنة وأيضاً المراكز الصحية المعرضة للقصف في أي لحظة.

بالإضافة إلى أن سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي يؤثر سلبًا على الصحة المناعية للنساء الحوامل والمرضعات، ما يزيد من تعرضهن للإصابة بالأمراض المرتبطة بتغذية الأم مثل فقر الدم، وتسمم الحمل، والنزيف، وهذا يزيد من خطر الوفاة لكل من الأمهات والأطفال.

أما على صعيد قطاع العدالة فقد تعرضت غالبية مؤسسات ومباني مكاتب قطاع العدالة لأضرار كبيرة، بما في ذلك من مكاتب المحامين/ات التي دُمرت بشكل كامل جراء القصف الإسرائيلي، فقد توقفت المحاكم بكافة أنواعها ودرجاتها عن العمل وتعطلت منظومة العدالة، ما حال دون وصول النساء لحقهن في الوصول للعدالة والحصول على محاكمة عادلة، الأمر الذي أثر سلباً على واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والصحي والنفسي وجميع مجالات الحياة، حيث تعتبر المحاكم النظامية المكون الأساسي في قطاع العدالة، وهي ثلاثة أنواع: المحاكم المدنية والتجارية المختصة بالنظر في النزاعات بين المواطنين أو التجار، والنوع الثاني وهي المحاكم الجنائية، وهي المختصة بمحاكمة المجرمين، أما النوع الثالث فهي المحاكم الإدارية المختصة بالنظر في النزاعات بين الإدارات الحكومية المختلفة أو بينها وبين المواطنين، وقد تأجلت كافة جلسات قضايا النساء التي استحق موعدها خلال فترة الحرب إلى أجل غير مسمى.

وبالطبع سينعكس هذا الأمر على موضوع رصدنا وتحليلنا، ولذلك سوف نتوسع في هذا الأمر في الدراسة التحليلية الدورية القادمة.

استمرار ظاهرة قتل النساء: لا تزال الظاهرة مستمرة، ولذلك لا تزال هناك حاجة للرصد والتوثيق والتحليل ووضع الحلول، فرغم كل ما يعيشه شعبنا نتيجة سياسات الاحتلال من قمع وصل إلى حرب الإبادة بكل معانيها، إلا أن هذا الأمر لم يدفع بالمجتمع ومؤسساته إلى استشعار الخطر من مثل هذه الظواهر التي تراكم الاضطهاد والقمع ضد النساء، إضافة إلى القمع الذي يتحملة الشعب الفلسطيني عامة. في الوضع «الطبيعي» لأي مجتمع من المجتمعات يعاني من عدو وخطر خارجي يهدد وجوده وكيانه أن يتماسك هذا المجتمع وينظم صفوفه ويتخلص من كل العوامل التي تضعف مناعته وتماسكه أمام العدو، لكننا لا نرى هذا الأمر في موضوع قتل النساء الذي ما زال قائماً ويشكل ضربة معنوية لفكرة البحث عن العدالة والمساواة ونيل كل الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني ورفض الخضوع والاضطهاد والظلم.

